

الدين والدستور

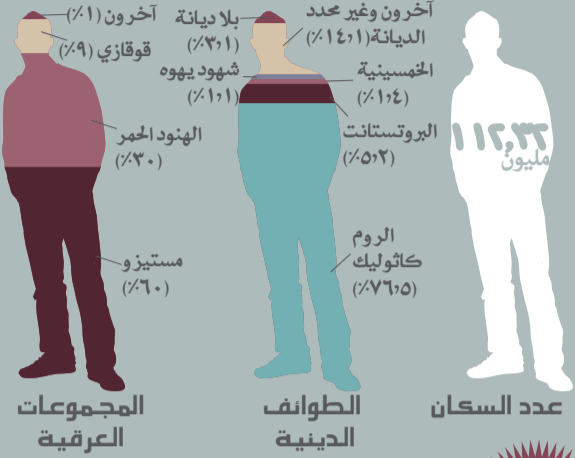
المكسيك

اعتمد الدستور في ٥ فبراير ١٩١٧

الدستور والعلمانية:

- لا نص صريح في الدستور أن المكسيك علمانية.
- يشير الدستور إلى "المبدأ التاريخي للفصل بين الكنيسة والدولة".
- ينص الدستور بوضوح على أن الدولة هي المشرفة على جميع شؤون الكنيسة:

"تمارس السلطات الاتحادية الرقابة المطلوبة بموجب القانون في المسائل المتعلقة بالعبادة الدينية والأشكال الكنسية الخارجية. يتعين على السلطات الأخرى أن تعمل في مساعدة الاتحاد"



السياق التاريخي



- وفقا للدستور عام ١٩١٧، المكسيك جمهورية اتحادية مع الفصل بين السلطات.
- كتب دستور ١٩١٧ والحرب الأهلية المكسيكية / الثورة (١٩١٠-١٩٢٩) دائرة، ليحل محل دستور ١٨٥٧.
- حد دستور ١٩١٧ بشكل ملموس دور وسلطة الكنيسة بمواد "مناهضة للاكليريكية".
- كانت المكسيك مستقلة وقت إجراء تعديلات دستورية التي اعتبرت شائنة، كما أنها ليست من الدول الموقعة على معاهدات إقليمية أو دولية في صون وتعزيز حقوق الإنسان.
- أدخلت المواد المناهضة للاكليريكية في الأصل بسبب دعم الكنيسة الكاثوليكية للحاكم المطلق السابق فيكتوريانو هويرتا (رئيس من ١٩١٣-١٩١٤) خلال الحرب الأهلية.
- كانت النظرة أن تطبيق المواد المناهضة للاكليريكية مبررة فقد كان الرئيس آنذاك ألفارو أوبريجون (١٩٢٠-١٩٢٤) يعتقد أن الحكومة يجب أن تكون المؤسسة الوحيدة المسيطرة على الأمة وأن وظيفته هي تنفيذ الدستور.
- في عام ١٩٢٤ انتخب بلوتاركو إلياس كاليس وهو ملحد، إلى السلطة، فتجاوز هو ومن مثله من المكسيكيين الآخرين بعد ذلك المواد المناهضة للاكليريكية وشن حملات علمانية مناهضة للدين من أجل القضاء على ما وصفوه بـ"الخرافات" و"العصبية"، شملت تدنيس الرموز الدينية وملاحقة رجال الدين والتشريع المناهض للدين (الاكليريكية).
- كانت الكريستادة ثورة مضادة (١٩٢٦-١٩٢٩) انطلقت بسبب اضطهاد الروم الكاثوليك، وتحديدًا التوسع والتنفيذ الصارم للمواد المناهضة للاكليريكية.
- أسفر عن هذا الصراع أكثر من ٩٠.٠٠٠ حالة وفاة وأول هجرة كبرى للمكسيكيين (حوالي ٥٪ من سكان المكسيك) إلى الولايات المتحدة في التاريخ الحديث.
- من ١٩٣٤-١٩٤٦، تم الرجوع عن بعض المواد المناهضة للاكليريكية.
- في عام ١٩٩٣، بعد ٧٦ سنة من سنّها، تم تخفيف الكثير من المواد المناهضة للاكليريكية أو حذفها.
- لم تستعد الكنيسة الكاثوليكية كامل نفوذها قبل ١٩١٧ أبدًا. الآن تتمتع جميع الطوائف الدينية بوضع قانوني وحقوق ملكية محدودة، وتم رفع القيود المفروضة على عدد القساوسة في البلاد.



العقيدة والدستور:

- حرية العقيدة ومارستها والإلتزام بها مكفولة للجميع "شريطة ألا يشكل جرماً يعاقب عليه القانون".
- الكونجرس ليس له أن يسن قوانين يحظر عقيدة أو التأسيس لها
- يجب أن يكون التعليم علمانيًا، وبالتالي أن يظل منفصل تمامًا عن أي مذهب ديني

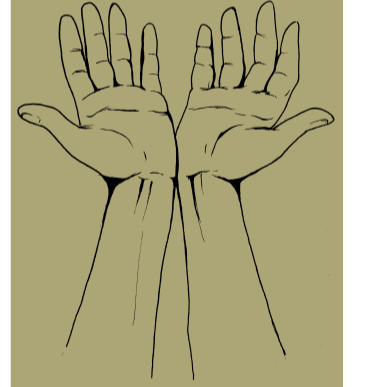
الكنيسة والملكية

- ٢٧٧-٢٤٨) تحظر "المؤسسات الدينية المعروفة بالكنائس، بغض النظر عن عينية أو امتلاك عقد رهن عقاري بها؛
- أماكن العبادة العامة ملك للأمة، الممثلة في الحكومة الاتحادية، والتي تحدد أي منها يستمر في الغرض المحدد إليها حاليًا.
- كل أماكن العبادة العامة المنشأة من الآن فصاعدًا ملك الأمة.

- ١٣٠) "المبدأ التاريخي للفصل بين الكنيسة والدولة يرشد المعايير الواردة في هذه المادة".
- تخضع الكنائس والجماعات الدينية الأخرى للقانون. يختص الكونجرس دون سواه بوضع تشريعات بشأن العبادة العامة والكنائس والجماعات الدينية.
- تحصل الكنائس والجماعات الدينية على وضع قانوني كجمعيات دينية بمجرد الحصول على السجل المناسب. وينظم القانون هذه الجمعيات ويحدد الشروط والمتطلبات اللازمة لإنشاء هذا السجل.
- لا تتدخل السلطات في الحياة الداخلية للجمعيات الدينية.
- لا يحق لرجال الدين أن يشغلوا الوظائف العامة. لهم الحق في التصويت، ولكن ليس لأن ينتخبوا. ويجوز انتخاب الذين تركوا المنصب الديني.
- لا يجوز لرجال الدين الإنضمام لأي حزب سياسي أو جمعية لأغراض سياسية أو تبشيرية لصالح مرشح أو ضده. ولا في اجتماع علني ولا أثناء طقوس الصلاة أو الدعاية أو المنشورات الدينية، أن تعارض قوانين البلد أو مؤسساتها، أو تضر، بأي شكل من الأشكال بمرمز وطني.
- يمنع منعًا باتًا تشكيل أي نوع من التجمعات السياسية يحتوي عنوانها على أي كلمة أو إشارة تدل على ارتباط بأي طائفة دينية.
- لا يورث رجال الدين، والأسلاف، الخلفاء، والأشقاء والأزواج، وكذا الجمعيات الدينية التي ينتمي إليها هؤلاء، بوصية، من الناس الذين وجههم رجال الدين بأنفسهم أو ساعدوهم روحانيًا ليس بينهم قرابة من الدرجة الرابعة.

بما يتم أشد مع

نشر الله



كيف تعاملت الدول
الأخرى مع موضوع
الدين في الدستور